

مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1956  
بفتح اعتماد إضافي  
في ميزانية الولاية لسنة 1956 - 1957 (1)

محمد جمال الدين باش آغا، والي طرابلس

الغرب

- بعد الاطلاع على المادة 77 من القانون الأساسي لولاية طرابلس الغرب لسنة 1952 المعدل بالقانون رقم (56) لسنة 1954.
- وبناء على ما عرضه ناظرا المالية والاقتصاد والداخلية وموافقة المجلس التنفيذي.

رسم بما يلي:

مادة (1)

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية الولاية لسنة 1956-1957 في الباب الرئيسي الخامس الداخلية - الباب الفرعي (ج) - البوليس والسجون (البوليس) بمبلغ 81,000 (واحد وثمانين ألف جنيه) للصرف منه على النحو الآتي: -

البند- 1- الرواتب

25,800 خمسة وعشرون ألفا وثمانمائة جنيه

البند -7- ملابس رسمية ومعدات 20,800 عشرون ألفا وثمانمائة جنيه

البند -12- بنزين وزيت

1,000 ألف جنيه

البند -13- قطع غيار وإطارات داخلية وخارجية

1,000 ألف جنيه

البند -14- منصرفات الورش 500 خمسمائة جنيه

البند -19- علاوات صيانة الملابس والعدد العسكرية 100 جنيه

البند -21- علاوات السفر والمبيت

1,500 ألف وخمسمائة جنيه

البند -26- تجديد الأسلحة والعيارات النارية 14,300 أربعة عشرة ألفا وثلاثمائة جنيه

البند -27- تجديد السيارات

16,000 ستة عشر ألف جنيه.

## مادة (2)

على ناظري المالية والاقتصاد والداخلية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره.

طرابلس في 15 جمادي الأولى سنة 1376 هـ.

الموافق 27 ديسمبر سنة 1956 م.

محمد جمال الدين باش آغا

والي طرابلس  
الغرب



**DCAF**  
a centre for security,  
development and  
the rule of law

*This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.*

*DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.*

[www.security-legislation.ly](http://www.security-legislation.ly)

بأمر الوالي

أحمد عون سوف

رئيس المجلس التنفيذي

محمد بك درنه

ناظر الزراعة

سالم الصادق

ناظر الصحة

عبد الله الشريف

ناظر المعارف

نجم الدين فرحات

ناظر الأشغال

محمود المسلاتي

ناظر العدل

محمود الخوجة

ناظر الداخلية

جهان الفورتية

ناظر المواصلات

شمس الدين محسن

ناظر المالية والاقتصاد